بيروت، في6 /2008/9

خبر صحفي بخصوص انعقاد ورشة عمل وطنية في مجال تحديث القوانين الجزائية في لبنان (بيروت، الجمهوريـة اللبنانية في 5 ايلول/سبتمبر 2008)

نظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ورشة عمل وطنية في مجال تحديث القوانين الجزائية فـي لبنـان، ضمن اطار مبادرة تعزيز حكم القانون- مشروع تحديث النيابات العامة في بعض الدول العربية، التي أطلقها برنـامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP من خلال برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR .

وشارك في هذه الورشة رئيس مجلس شورى الدولة القاضي غالب غانم وممثل المركز العربي لتطوير حكم القـانون والنزاهة الاستاذ إيلي شلهوب وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدكتور وسيم حرب ومفـوض الحكومـة لـدى المحكمة العسكرية القاضي جان فهد وممثل وزارة العدل انطوان خوري وعدد من القضاة والخبراء القـانونيين مـن المركز والأمم المتحدة.

وأشار الاستاذ شلهوب في كلمته الى جهود المركز كمنظمة إقليمية غير حكومية في دعم الجهود الإقليميـة والوطنيـة الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد من أجل التنمية في المنطقة العربية من خلال العمل على تعزيز حكم القانون والنزاهة في مختلف البلدان العربية.

ومن جانبه قال الدكتور وسيم حرب إننا في المكتب الاقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمـائي نقـوم بتنظـيم دورات تدريبية وورش عمل للنيابيات العامة وللقضاة وللمسؤولين في أجهزة مكافحة الفساد في المنطقة العربية كلهـا في خدمة تعزيز القدرات والمعرفة والكفاءة ضمن إطار استراتيجي عام في دعم وتحديث وتطوير الأجهزة القـضائية وأجهزة مكافحة الفساد، عارضا في هذا الاطار لجهود البرنامج في دعم الجهود التطويرية العربية الهادفة لتعزيز حكم القانون والنزاهة، مستعرضا مبادرات البرنامج، موضحا ان من اهم مبادرات البرنامج مبادرة تعزيز حكـم القـانون وتحديث النيابات العامة في بعض الدول العربية، والتي اتت من أجل تمكين تلك النيابـات مـن مواجهـة الأخطـار المتزايدة للنشاطات الإجرامية،انطلاقا من ان النيابة العامة هي إحدى المؤسسات الرئيسة المعنية بزيادة أمن المـواطن والمهتمة-في الوقت نفسه- بحماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. كما عرض الدكتور حرب لمرتكـزات المـشروع واهدافه. كما اشار الدكتور حرب الى انه وانطلاقا من الدور الهام للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة فـي مسيرة تعزيز حكم القانون فقد تم تكليفه من برنامج الامم المتحدة الانمائي – برنامج ادارة الحكم في الـدول العربيـة UNDP-POGAR بتنفيذ ثلاثة محاور من مشروع تعزيز حكم القانون في الدول العربية: تحديث النيابـات العامـة

والذي ينفذه برنامج ادارة الحكم. وهذه المحاور: (1) محور تفعيل التعاون بين هيئات المجتمع المدني والنيابات العامة. (2) محور البحوث الميدانية لعلم الاجرام. (3) محور اصلاح القوانين، وورشة العمل الوطنية هذه هي احدى فعاليات هذا المحور.

بعد ذلك قام رئيس مجلس شورى الدولة في لبنان القاضي غالب غانم بتقديم عرض علمي مفصل لدراسته حول تطوير بعض القوانين وتحديثها في مجالي النيابة العامة والمحاكمة العادلة وفقا للنموذج اللبناني. كما تم التركيز على مناقشة الموضوعات ذات الصلة بهيكلية النيابات العامة، وعلاقة النيابة العامة بقضاء التحقيق وقضاء الحكم، مع مناقشة مدى ضرورة الإبقاء على مسألة الفصل بين سلطتي الإدعاء والتحقيق ، ونظام الملاحقة، ومدى ضرورة إخضاع قضاة التحقيق لسلطة النائب العام التمييزي أم إبقائهم خارج هذه السلطة. كما تم التطرق الى الإصلاحات التي جاء بها قانون اصول المحاكمات الجزائية الجديد ، خاصة فيما يتعلق بالاصلاحات المتعلقة بهيكلية النيابة العامة ووظائفها لمعرفة مدى كفايتها ومدى انسجامها مع المعايير الدولية المتعلقة بتحديث النيابات العامة. كما تعرضت ورشة العمل بالمناقشة لموضوع المحاكمة العادلة انطلاقا من التعرف على مدى ضرورة وجود المحاكم الاستثنائية، والصلاحيات الموكلة لها، كما تم التطرق لموضوع مدى توافق المبادئ الوطنية مع المعايير الدولية الهامة المتعلقة بالمحاكمات العادلة، وصولا لمناقشة مبدأ التقاضي على درجتين وضمان الوصول الى محاكمة عادلة.

وقد شكلت هذه الورشة فرصة هامة لرسم صورة واضحة حول الاطار التشريعي والاجرائي السائد في لبنان بالنسبة لاصول المحاكمات الجزائية بشكل عام وهيكلية النيابة العامة، والقواعد التي ترعى توطيد مبادئ المحاكمة العادلة بشكل خاص، مع الاشارة الى مواطن القوة ومكامن الضعف في هذه الاطر والقواعد، و ابراز مدى مواءمتها للمعايير الدولية، وتحديد المواد التي يجب تعديلها تحقيقا لهدف اصلاح القوانين الجزائية كأساس تطويري هام ومحوري في عملية الاصلاح المتصلة بتحديث القوانين الجزائية في لبنان .